



صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 14/566  
للنشر الفوري  
11 ديسمبر 2014

## المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر لعام 2014

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة<sup>1</sup> مع الجزائر في الأول من ديسمبر 2014.

وقد تحسن نشاط الاقتصاد الجزائري في عام 2014، حيث يتوقع أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 4% بعد أن بلغ 2.8% في عام 2013. ومن المتوقع أن يحقق قطاع الهيدروكربونات توسعا للمرة الأولى منذ ثماني سنوات، بينما يظل النمو داعما في قطاع غير الهيدروكربونات. أما معدل التضخم فقد شهد انخفاضا حادا إلى 2.1%، وهو ما يرجع في جانب منه إلى تشديد السياسة النقدية.

ولا تزال الجزائر تتمتع بهوامش وقائية كبيرة في حساباتها الخارجية وماليتها العامة، ولكن هناك مخاطر متزايدة على استقرار اقتصادها الكلي. فمن المتوقع أن تسجل عجزا في حسابها الجاري لأول مرة منذ قرابة 15 عاما، وأن تتسع العجزات على المدى المتوسط مع تأثر الصادرات بارتفاع الاستهلاك المحلي للهيدروكربونات وانخفاض أسعار النفط، بينما يستمر نمو الواردات مدفوعة بارتفاع الإنفاق العام. وتتسم قاعدة الصادرات في الجزائر بافتقارها إلى التنوع، كما يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر معوقات ناجمة عن قيود الملكية.

ومن المتوقع أن يرتفع عجز المالية العامة إلى أكثر من 7% بسبب انخفاض الإيرادات في قطاع الهيدروكربونات، والزيادة الحادة في النفقات الرأسمالية، واستمرار المستوى المرتفع للنفقات الجارية. وتحقق القطاعات غير الهيدروكربونية إيرادات أقل من المستوى الممكن، كما أن فاتورة الأجور مرتفعة، وتكلفة الدعم والتحويلات باهظة، إذ تصل إلى نحو 26% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن تتخفف وفورات المالية العامة للعام الثاني على التوالي.

وبالرغم من استقرار الاقتصاد الكلي في الجزائر، فمن الضروري أن تحقق نموا أسرع وأكثر شمولاً لمختلف شرائح المجتمع حتى تتمكن من توفير فرص العمل اللازمة لسكانها الشباب. ومن الملاحظ أن الاستثمار العام يفتقر إلى الكفاءة، ونمو القطاع الخاص تكبحه المعوقات الناجمة عن مناخ الأعمال المثقل بالقيود والقطاع المالي غير المتطور والاندماج الدولي المحدود.

<sup>1</sup> تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

وأخيراً، لا يحقق النمو الاقتصادي الأثر المطلوب في خلق فرص العمل نظراً لأوجه الجمود في سوق العمل وعدم ملاءمة المهارات المتوافرة مع احتياجات السوق.

## تقييم المجلس التنفيذي<sup>2</sup>

رحب المديرين التنفيذيون بتعافي النشاط الاقتصادي، وزيادة انخفاض التضخم، والهوامش الاحتياطية الكبيرة التي وفرتها السياسات. وفي نفس الوقت، أشار المديرين إلى تزايد مواطن الضعف على خلفية تراجع أسعار النفط، من جراء التدهور في حسابات المالية العامة والحسابات الجارية وانخفاض وفورات المالية العامة واحتياطيات النقد الأجنبي. ودعوا إلى اتخاذ إجراء عاجل للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، تكمّله إصلاحات واسعة النطاق لتتبع الاقتصاد، وتعزيز التنافسية، وتشجيع النمو الشامل لجميع شرائح السكان وخلق فرص العمل.

وشدد المديرين على الحاجة إلى الضبط المستمر لأوضاع المالية العامة على ركيزة من القواعد الموثوقة للمالية العامة، بغية معالجة العجز المتزايد في المالية العامة وضمان استمرارية أوضاعها. ورأوا أن هناك مجالاً لزيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية، عن طريق توسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز الإدارة الضريبية، وتخفيض الإعفاءات الضريبية. وعلى جانب الإنفاق، يتعين بذل مزيد من الجهود لاحتواء الإنفاق الجاري، بما في ذلك فاتورة الأجور، وإلغاء الدعم بالتدريج ليحل محله نظام للتحويلات النقدية الموجهة من أجل حماية الفقراء. ورحب المديرين بعزم السلطات على الانتقال إلى إطار متوسط الأجل للميزانية والاستمرار في تقوية إدارة المالية العامة. وأشار عدد قليل من المديرين إلى مزايا إنشاء صندوق للثروة السيادية تودع فيه مدخرات الإيرادات النفطية بغية دعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان العدالة بين الأجيال.

ونظراً لمخاطر عودة الضغوط التضخمية، شجع المديرين السلطات النقدية على مواصلة الحذر والاستعداد لزيادة استيعاب السيولة ورفع أسعار الفائدة. وأيدوا زيادة إصدار أدون الخزائنة للمساعدة في امتصاص السيولة، وتخفيض الحاجة لاستخدام صندوق ضبط الإيرادات لتمويل الميزانية مع القيام في نفس الوقت بتعميق سوق رأس المال. كذلك رحب المديرين بخطط تطوير أدوات جديدة للسياسة النقدية بمساعدة الصندوق من أجل إدارة السيولة.

واتفق المديرين على أن حماية الاستقرار الخارجي يدخل في عداد الأولويات، ويتطلب استراتيجية فعالة لتتبع قاعدة الصادرات مع تعزيز طاقة التصدير في قطاع الهيدروكربونات. وأوصوا بتكثيف الجهود لزيادة الانفتاح التجاري، وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيئة مناخ أعمال أكثر دعماً للتصدير. كذلك رحب المديرين بالتزام السلطات بالسماح لسعر الصرف بأن يعكس أساسيات الاقتصاد.

وأبرز المديرين أهمية توسيع نطاق الإصلاحات الهيكلية لتتبع بالنمو الذي يقوده القطاع الخاص وزيادة تخفيض البطالة. ويتضمن ذلك الإصلاحات الرامية إلى تحسين البنية التحتية والإنتاجية وكفاءة الاستثمار العام. كذلك شجع المديرين على بذل مزيد من الجهود لتخفيف القواعد التنظيمية في سوق العمل، ومعالجة عدم الاتساق بين المهارات المتاحة واحتياجات السوق،

<sup>2</sup> في ختام المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي، ملخصاً لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارة الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على

وتشجيع تشغيل النساء والشباب. وسيكون من المفيد أيضا إجراء تقييم دقيق لسياسات سوق العمل النشطة من أجل تقييم فعاليتها الكلية.

ورحب المديرون بالجهود الجارية لدعم مزيد من الاستقرار في القطاع المالي، بما في ذلك الخطوات المتخذة مؤخرا للانتقال إلى نظام الرقابة القائمة على المخاطر وإعمال متطلبات رأس المال طبقا لاتفاقيتي بازل 2 و 3. وقال المديرون إنهم يتطلعون إلى مزيد من التقدم في تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام 2013. كذلك أكد المديرون الحاجة إلى تحسين فرص الحصول على التمويل أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعالجة أوجه القصور المتبقية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الجزائر: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، السيناريو الأساسي، 2013-2015

2015	2014	2013	
توقعات	توقعات	أولية	
(التغير السنوي كنسبة مئوية)			
<b>الناتج</b>			
3.9	4.0	2.8	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
5.0	5.5	7.1	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني
<b>توظيف العمالة</b>			
...	10.7	9.8	معدل البطالة (%)
<b>الأسعار</b>			
4.0	5.6	1.1	أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)
4.0	3.0	3.3	أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
(% من إجمالي الناتج المحلي)			
<b>الموارد العامة</b>			
31.8	33.5	35.9	الإيرادات
17.1	19.4	22.2	الهيدروكربونات
41.3	40.5	37.4	النفقات وصافي الإقراض
9.5-	7.0-	1.5-	رصيد الموازنة
35.1-	36.6-	33.5-	الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني
(% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)			
9.0	8.8	8.3	مجموع الدين الحكومي
(التغير السنوي كنسبة مئوية، ما لم يذكر خلاف ذلك)			
<b>القطاع النقدي</b>			
12.0	21.7	19.9	الائتمان المقدم للاقتصاد
9.0	14.5	8.4	النقود بمعناها الواسع
1.2	1.3	1.4	سرعة تداول النقود بمعناها الواسع (المستوى)
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)			
<b>ميزان المدفوعات</b>			
15.4-	7.2-	10.3-	صادرات السلع الهيدروكربونية (بالدولار الأمريكي، التغير كنسبة مئوية)
96.8	97.5	98.4	صادرات السلع الهيدروكربونية (% من مجموع صادرات السلع)
0.9	5.0	6.6	واردات السلع (بالدولار الأمريكي، التغير كنسبة مئوية)
7.7-	4.0-	0.4	الحساب الجاري
0.7	0.7	0.9	الاستثمار الأجنبي المباشر
1.5	1.9	1.6	مجموع الدين الخارجي
172.6	187.6	194.0	إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات الأمريكية)

28.3	32.3	33.7	بعدد شهور العام التالي من واردات السلع والخدمات سعر الصرف
...	...	103.6	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2005 = 100)
...	...	79.4	العملة المحلية لكل دولار أمريكي (متوسط الفترة)
			<b>قطاع النفط والغاز</b>
49.8	58.8	63.3	مجموع صادرات منتجات النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)
139.3	137.5	137.0	إنتاج الهيدروكربونات (بملايين الأطنان من النفط المكافئ)
89.0	104.1	109.5	متوسط سعر صادرات النفط الخام (بالدولار الأمريكي/البرميل)
14.5-	5.0-	3.4-	متوسط سعر صادرات الهيدروكربونات (التغير %)
			<b>الاستثمار والادخار</b>
39.8	38.0	34.6	إجمالي تكوين رأس المال
25.9	24.1	32.2	منه: غير الحكومي
32.1	34.1	35.0	إجمالي المدخرات القومية
27.7	27.1	25.1	منه: غير الحكومية
			بنود للتذكرة:
208	211	209	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)

المصادر: السلطات الجزائرية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.